

## التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية بين الواقع والمأمول في ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية.

الاسم الكامل : مالطي سناء

الرتبة العلمية : طالبة دكتوراه سنة ثانية

الوظيفة : أستاذة

مكان العمل : جامعة سيدي بلعباس - الجزائر -

رقم الهاتف : 07-80-12-76-16

البريد الإلكتروني: ml\_sanaa@outook.fr

الاسم الكامل : بودلال حنان

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه سنة ثانية

الوظيفة : أستاذة

مكان العمل : جامعة سيدي بلعباس - الجزائر -

رقم الهاتف: 06-99-46-66-18

البريد الإلكتروني: boudllet.ha05@yahoo.fr

### المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفاهيم الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي حيث شهدت المصارف افتتاح نوافذ إسلامية لها ، وحتى نبرز بعض المفاهيم والألفاظ في ظل نظام الرقابة الشرعية متداخلة المعاني والتي يتباين مفهومها بين النظري والواقع المأمول وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ابرزها :ضرورة عقد مؤتمرات وندوات تجمع بين أهل الاختصاص و ازالة الغموض خاصة في ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية ، تحديد أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية والتركيز على مفاهيم التدقيق والرقابة الشرعيين وتعزيزهما.

الكلمات المفتاحية : الرقابة الشرعية ، التدقيق الشرعي ، الصيرفة الإسلامية .

### Abstract:

The purpose of this research is to clarify the concepts of Shari'a supervision and Shariah auditing, where banks have opened the Islamic windows to them, and to highlight some concepts and words under the system of supervision overlapping meanings of Sharia, which varies between the theoretical and the hoped for reality and concluded the study to a series of recommendations, Among the specialists and employees of banks and academics to expand in the field and demystification, especially in light of Algeria's orientation towards Islamic banking, to identify the concepts of Islamic banking, identify the differences between traditional and Islamic banks and focus on The concepts of legal auditing and control and strengthening them

Keywords : Shari'a Auditing, Shariah Audit, Islamic Banking

## مقدمة :

تعد تجربة المصارف الاسلامية في الجزائر تجربة حديثة نسبيا إذا ما قورنت بالدول العربية ، حيث جاءت هذه المصارف لتحقيق الوجود العملي للاقتصاد الاسلامي ، وسعت الجزائر في الوقت الحالي لإطلاق مشروع الصيرفة الاسلامية في بنوكها التقليدية لجذب السيولة ، لكن يبقى هذا الطرح ناقصا ما لم يعزز بهيئة رقابة شرعية و مدققين شرعيين يوضحون الغموض والالتباس ويضعون القوانين والأطر والتشريعات التي تتماشى والشرعية الاسلامية ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتوضيح المفاهيم النظرية والتطبيقية لعملية التدقيق الشرعي وقسم البحث إلى :

المحور الأول : عموميات حول الرقابة والشرعية والتدقيق الشرعي

المحور الثاني : التدقيق الشرعي الداخلي ، الخارجي والرقابة الشرعية الداخلية

المحور الثالث : توجه الجزائر نحو الصيرفة الاسلامية

المحور الأول : عموميات حول الرقابة والشرعية والتدقيق الشرعي

### 1. مفهوم الرقابة الشرعية :

جاء مفهوم الرقابة الشرعية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الاسلامية رقم ( 3 ) بأنها " عبارة عن

فحص مدى التزام المؤسسة بالشرعية الاسلامية في جميع أنشطتها"<sup>1</sup>.

وقد عرفت أيضا أنها " نظام متكامل ، شامل ، ذو مقومات أساسية ، وأهداف محددة ، وأساليب وأدوات ويقصد بها : المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق التزامها بأحكام الشرعية الاسلامية"<sup>2</sup>

وعرفها الباحث عبد الله عطية أنها " نظام متكامل يهدف إلى التحكم الشرعي وتتأثر بجميع الكيانات الداخلية والخارجية ، خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشرعية الاسلامية"<sup>3</sup>

## 2. مكونات الرقابة الشرعية :4

تتضمن مكونات الرقابة الشرعية ما يلي :

1.2 بيئة الرقابة الشرعية : تتمثل في دليل للسياسات والإجراءات والإرشادات الشرعية للامتثال بأحكام الشريعة الإسلامية .

2.2 تقييم المخاطر الشرعية : تحديد لكافة المخاطر ووضع الضوابط الكفيلة بتجنبها .

3.2 الأنشطة الرقابية الشرعية : لتحقيق أهداف المؤسسة المالية بالطرق الشرعية وضعت الهياكل التالية :

- هيئة رقابة شرعية
- مدقق شرعي خارجي
- التدقيق الشرعي الداخلي
- الامتثال الشرعي
- ادارة المخاطر الشرعية

4.2 المعلومات و الاتصال : بالجهات ذات العلاقة بالوقت المناسب

5.2 نشاطات المراقبة الشرعية : تطوير الأدوات والتقنيات بشكل مستمر لاتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة .

## 3. أنواع الرقابة الشرعية :

هنالك ثلاث أنواع للرقابة الشرعية تتمثل فيما يلي :

أ. الرقابة الوقائية :

هي مرحلة ابداء الرأي الشرعي حول أنشطة المؤسسة المالية

ب. الرقابة العلاجية :

هذه المرحلة لضبط وتصحيح وتقويم الخلل

ت. الرقابة التكميلية :

للتأكد من تحقيق الأهداف المسطرة وتطبيق الشريعة الإسلامية .

#### 4. أهمية الرقابة الشرعية :

للرقابة الشرعية أهمية بالغة من أبرزها :

- تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية ( المؤسسات المالية التقليدية )<sup>5</sup> .
- عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية .
- تطوير المعاملات التجارية الالكترونية والتي لا يوجد بها أحكام في المصادر الفقهية .
- عمليات التمويل والاستثمار تحتاج إلى رأي هيئة الفتوى واتصال مستمر مع الرقابة الشرعية .
- يعطي وجود الرقابة الشرعية ارتياح لدى جمهور المتعاملين .

#### 5. التدقيق الشرعي :

عرف على انه " نوع من التدقيق الذي يلازم اعمال وأنشطة المصارف الإسلامية فيميز منها ما هو موافق للشريعة الإسلامية ويقره ويتجنب ما هو مخالف للشريعة الإسلامية"<sup>6</sup>

#### 6. إجراءات التدقيق الشرعي :

بعدما يقوم المدقق لشرعي تحديد مصادر التدقيق الشرعي ونظامه ، وترسم له الرقابة الشرعية خطة العمل المناسبة فإن عليه أن يبدأ بعملية التدقيق وفق للإجراءات التالية<sup>7</sup>

- استعراض خطة التدقيق الشرعي مع مدير ادارة الرقابة الشرعية لمعرفة الهدف منها وآلية وزمن التنفيذ
- جمع الوثائق اللازمة والمعلومات الكافية
- القيام بمقابلة مع الموظفين و المسؤولين قبل البدء بعملية التدقيق الشرعي
- تحديد نطاق العمل إما وفق آلية المدخل الاستراتيجي أو الأهمية النسبية
- تخصيص استمارة لكل عينة من العينات الشاملة للتدقيق .
- عرض الملاحظات على ادارة الرقابة لمعرفة قرار ثبوت المخالفة من عدمها
- توجيه ملاحظات واستفسارات للجهة المدققة لمعرفة الاجابة عنها
- قبل كتابة التقرير يتم عقد اجتماع مع المسؤول الأول للجهة المدققة للتباحث حول الملاحظات .

#### 7. التفريق بين هيئة الفتوى وهيئة التدقيق الشرعي

تعرف هيئة الفتوى على أنها " مجموعة الفقهاء والاقتصاديين توجه نشاطات البنك وتشرف عليه، في سبيل التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية بفتاوى وقرارات ملزمة له " <sup>8</sup>

أما هيئة التدقيق الشرعي فهي تقوم بمتابعة وفحص العمليات والتصرفات والسلوكيات البنكية أثناء وبعد التطبيق ، للتأكد من أنها تتم وفق الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الفتوى ، وبيان الأخطاء و المخالفات وتصويبها ، وتقديم التقرير للجهة المعنية " <sup>9</sup>

من خلال التعريفين نستنتج أن :

- **هيئة الفتوى** : تضع الأطر والمعايير والضوابط الشرعية دون التطرق إلى التفاصيل في الممارسة العملية ( جانب نظري )
- **هيئة التدقيق الشرعي** : تتابع العمليات والسلوكيات وتتأكد من مدى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ( جانب تطبيقي )

### المحور الثاني : التدقيق الشرعي الداخلي، الخارجي والرقابة الشرعية الداخلية

#### ❖ التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي:

هناك نوعين للتدقيق الشرعي حتى يكون أشمل لجميع نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية وهما :

#### 1. التدقيق الشرعي الداخلي :

يعد التدقيق الداخلي من أهم مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، حيث يقع على عاتقه بشكل رئيسي تقييم مدى التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. وقد عرف على أنه " نشاط تأكيدي ، استشاري ، موضوعي ، مستقل، داخل المنشأة ، مصمم لمراقبة وتحسين انجاز اهداف من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية . وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية واقتراح التحسينات اللازم ادخالها حتى تصل المؤسسة الى درجة الامتثال الشرعي " <sup>10</sup>

وعرف ايضا بأنه " نشاط مستقل وموضوعي ، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف اضافة قيمة للمؤسسة خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. سيساعد هذا

النشاط في تحقيق اهداف المؤسسة المالية الاسلامية عن طريق اتباع اسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات ادارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة "11

وعرفه محمد عواد على انه " هو ذلك التدقيق الذي يساعد دارة المؤسسات المالية الاسلامية في القيام بمسؤولياتها في بأحكام الشريعة الاسلامية "12

## أ. مهام التدقيق الشرعي الداخلي :

تتمثل واجبات المدقق فيما يلي :13

- التحقق من مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية .
- التحقق من مدى التزام المؤسسة المالية للفتاوى والإرشادات والتوجيهات الصادرة م هيئة الفتوى والرقابة الشرعية .
- مناقشة الملاحظات والقضايا التي توصل إليها جهاز الرقابة الداخلية مع مسؤولي البنك.
- تقديم تقارير دورية حول نتائج الفحص لعمليات المؤسسة ورفعها للجهات المختصة مع تقديم نسخ للهيئة الشرعية .
- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لتوجيهات الهيئة الشرعية وفتاواها.

## 2. التدقيق الشرعي الخارجي :

عرف بأنه " تقديم تأكيد معقول من جهة مستقلة خارج المؤسسة المالية الاسلامية ، بأن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية فيما نفذت من معاملات ، ويتحصل التأكيد المعقول من إجراء التدقيق الشرعي على عينة من المعاملات النمطية المنفذة وليس كليا "14

وعرف أيضا " أنه عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل ( المدقق ) تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الاسلامية والعقود المبرمة بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة ، المستشار الشرعي للمؤسسة والالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI وعن المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات المصرفية "15

## أ. أهداف التدقيق الشرعي الخارجي :

يمكن حصرها في الأهداف الرئيسية التالية :16

- إبداء الرأي المحايد والمستقل حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات والعقود المبرمة
- تقديم شهادة لمساهمي المؤسسة والمتعاملين منها من جهات رقابية وتنظيمية
- فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية

### ب. فروع التدقيق الشرعي الخارجي: <sup>17</sup>

- **الفحص** : وهو أعلى درجات التأكيد يكون تقريره متضمنا لرأي حول مدى الالتزام ويكون نظامه شاملا لكل المعاملات والرقابة الداخلية والعوامل الأخرى حيث يتم أخذ عينات حسب الخطورة والأهمية النسبية
- **المراجعة** : وهي متوسطة التأكيد تعطي تقريرا يتضمن تأكيدا سلبيا
- **الخدمات المتفق عليها** : تختلف درجة التأكيد حسب نوعية الخدمات ويصدر عند انجازها تقرير به ( نتائج ) ويكون النطاق حسب الحالة أو الاتفاق .

### 3. مقارنة بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي :

#### ✓ الهدف ونطاق العمل :

- الداخلي : تحسين وتقوية نظام الرقابة الداخلية وتفعيل الالتزام .
- الخارجي : شهادة حول الالتزام ومدى متانة نظام الرقابة الشرعية الداخلية .
- ✓ **الاستقلالية التبعية والعلاقة بالهيئة الشرعية :**
- الداخلي : غير مستقل عن المؤسسة و يتبع اداريا لها وفنيا إلى الهيئة الشرعية .
- الخارجي : مستقل عن المؤسسة و الهيئة ، يقدم التقرير إلى الشرعية وبدورها إلى المساهمين .

#### ✓ المعيار :

- الداخلي : فتاوى وإرشادات الهيئة والمجامع والمعايير الشرعية AAOIFI .
- الخارجي : فتاوى وإرشادات الهيئة والمجامع والمعايير الشرعية AAOIFI .
- ✓ **الرقابة والمخاطر :**
- الداخلي : التعرف على المخاطر الشرعية والعمل على تفعيل نظم الرقابة الداخلية تجاهها .
- الخارجي : التعرف على المخاطر الشرعية وقياس قدرة الرقابة الداخلية على مواجهتها .

### ❖ التدقيق الشرعي الداخلي والرقابة الشرعية الداخلية:

بعدما تطرقنا للتدقيق الشرعي الداخلي سوف نبين ماهية الرقابة الداخلية ثم التفرقة بينهما كالتالي:

#### 1. الرقابة الشرعية الداخلية :

اعطى معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (03) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مفهوم الرقابة الشرعية أنها قسم مستقل او اداة مستقلة او جزء من ادارة الرقابة الداخلية ، نشأ داخل المؤسسة بغرض فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، والفتاوى والإرشادات ، والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية<sup>18</sup> وعرفت ايضا "متابعة وفحص وتحليل الانشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من انها تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها ، وتقديم التقارير الى الجهات المعنية متضمنة ابداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال ، وكذلك المستقبل بغرض التطور للأفضل<sup>19</sup>

## 2. الفرق بين التدقيق الداخلي الشرعي والرقابة الداخلية الشرعية :

من التعاريف السابقة نستخلص ان هناك فرق بين المفهومين والوظيفتين يتمثل فيما يلي :

- يتبع التدقيق الداخلي الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية اما الرقابة الداخلية الصرعية تابعة لإحدى ادارات المؤسسة .
- التدقيق الداخلي الشرعي يشمل جميع العمليات والأنشطة للمؤسسة المالية اما الرقابة الداخلية فأنشطتها محددة من مجلس الادارة ..
- عمل المدقق الداخلي الشرعي دوري في حين ان الرقابة الداخلية الشرعية يومية .
- يشمل التدقيق الداخلي الشرعي عينة من الانشطة اما الرقابة الداخلية الشرعية فهي شاملة لجميع الانشطة.
- الهدف من التدقيق الداخلي الشرعي هو تقييم نظام الرقابة الشرعية اما الهدف من الرقابة الشرعية الداخلية فهو تتبع الاخطاء وتقويمها .

## المحور الثالث : توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية.

إن الصيرفة الإسلامية ستشجع حتما الاستثمار وستقلص من ظاهرة الاكتناز ، كما تسمح بإدماج الأموال المتداولة في السوق الموازية في المنظومة البنكية وذلك من خلال إتاحة فرص وصيغ متعددة للتمويل والتعاملات والاستثمارات المالية ، وهو ما يعني إيجاد بدائل لأولئك الذين يمتنعون عن التمويلات الكلاسيكية ، فضلا عن استقطاب الاستثمارات التي ستزيد فرص العمل وترفع مستوى الإيرادات الجبائية.



## حوصلة للمصارف الإسلامية في الجزائر

اقتصرت الصيرفة الإسلامية في البنوك المعتمدة في الجزائر على بنوك أجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى التي انطلقت في التسعينات ، على غرار فرع الجزائر لمجموعة البركة البحرينية ، وفرع بنك الخليج الجزائر (كويتي).

و يعتبر بنك السلام الذي حصل على ترخيصه عام 2008 ثاني بنك إسلامي في الجزائر ، ثمرة تعاون إماراتي-جزائري. و يقدم خدماته للشركات و الأفراد ، بالإضافة الى عروض التمويل و الادخار و جميع الخدمات البنكية الأخرى.

وتحصي الجزائر نحو 29 مؤسسة بنكية ، منها 7 بنوك عمومية (حكومية) ملك للدولة ، وأكثر من 20 بنكاً أجنبياً من دول الخليج على وجه الخصوص وأخرى فرنسية وواحد بريطاني.

وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية في تمويلات لشراء عقارات (أراضي وسكنات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات) فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة. وطبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة (مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003. حيث مول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب على وجه الخصوص ، بدون أية فوائد ، ورافقه حينها شعار "اعطه المال ليصبح مزكياً هو الآخر". وسبق للسلطات الجزائرية أن أطلقت عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة بنسب فوائد فاقت الـ 5 بالمائة ، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبوا العملية بسبب "الفوائد الربوية" .

تعيش الجزائر أزمة اقتصادية منذ 3 سنوات جراء تراجع أسعار النفط ، وتقول السلطات إن البلاد فقدت أكثر من نصف مداخيلها من النقد الأجنبي التي هوت نزولاً من 60 مليار دولار في 2014 إلى 27.5 مليار دولار نهاية العام الماضي

## خاتمة :

في ختام هذا البحث نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها :

- تحديد مفاهيم التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية
- مقارنة بين بنى التدقيق الشرعي الداخلي والرقابة الشرعية الداخلية
- توضيح مفهوم وأهداف التدقيق الشرعي الخارجي
- التفرقة بين هيئة الفتوى وهيئة التدقيق الشرعي

## التوصيات :

- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات تجمع بين أهل الاختصاص والعاملين في البنوك والأكاديميين للتوسع في المجال وإزالة الغموض خاصة في ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية .
- تحديد المفاهيم الخاصة بالصيرفة الإسلامية .
- تحديد أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية والتركيز على مفاهيم التدقيق والرقابة الشرعيين وتعزيزهما .
- ضرورة تأهيل الكوادر والكفاءات على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية ومساعدة المصارف الإسلامية على إيجاد البدائل الشرعية للعمليات المصرفية التقليدية .
- حتى يكون التدقيق الشرعي أكثر فعالية يجب أن يكون هناك حرص في مكاتب مراجعي الحسابات بتقديم خدمة التدقيق الشرعي وسن القوانين المنظمة لذلك محليا .

## المراجع

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة ، والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ( AAOIFI ) ص 14-15
2. يؤخذ هذا التعريف من تعريف علماء المراجعة للرقابة الداخلية ، ينظر كموسوعة معايير المراجعة للدكتور طارق عبد العال نقلا عن الدكتور نادر السنوسي العمراني
3. عبد الله عطية - مدير دائرة الرقابة الداخلية ، البنك الإسلامي الأردني ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس للتدقيق الشرعي 2016 تركيا بعنوان " مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق " عبد الله عطية مرجع سابق ص 12
4. حمزة عبد الكريم حماد " الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية " ملخص رسالة ماجستير في الفقه وأصوله - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية 2004
6. هشام عمر حمودي عبد " نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق " مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية - المجلد 9- العدد 29- 2013 ص 263
7. محمد عواد الفزيع - دليل اجراءات التدقيق الشرعي ( مجلة الشريعة والقانون الإماراتية ) العدد 21 محرم 1431 هـ يناير 2010
8. عادل بن عبد الله عمر باريان - أساليب تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية - بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي 2009 ص 12
9. عادل بن عبد الله عمر باريان - مرجع سابق ص 18
10. عيسى موسى ادم - المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي ، الشورى للاستشارات الشرعية " التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر " المنامة البحرين 2013
11. عبد الله عطية - مرجع سابق ص 18
12. محمد عواد الفزيع - مرجع سابق ص 272
13. هشام عمر حمودي عيد - مرجع سابق ص 264
14. مشعل عبد الباري ( نقلا عن عبد الله عطية ) استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي ، بحث مقدم للمؤتمر التدقيق الشرعي ص 7 ماليزيا
15. محمد عمر جاسر ، التدقيق الشرعي الخارجي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للتدقيق الشرعي والقرارات ، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي 2009
16. محمد عمر جاسر - مرجع سابق ص 16
17. محمد عمر جاسر - مرجع سابق ص 15-16
18. هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية - مرجع سابق ، ص 24
19. ابو غدة عبد الستار " الهيئات الشرعية ، تأسيسها ، اهدافها ، واقعها ، بحث مقدم للمؤتمر الاول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية " ص 3